محاضرات في قانون العلاقات الدولية-السنة الثالثة قانون عام-

الأستاذة: نجية عراب ثاني

مقدمة:

لقد نشـأت معظم العلاقات الدولية بين الدول منذ القدم وبالأخص عندما وجدت هذه الدول نفسـها بحاجة ماسة للاتصال فيما بينها تحقيقا لمصالحها المتنوعة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وظلت العلاقات الدولية تتطور وتزداد تعقيدا كلما تطورت المجتمعات الإنسـانية وازدادت مطالبها، وقد عرفت العلاقات الدولية على أنها "كل الاتصـالات بين الدول وكل حركات الشـعوب السـلع والأفكار عبر الحدود الوطنية". كما عرفت أيضـا على أنها كل التدفقات التي تتم عبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها فكل التعريفات المختلفة تركز على موضـوع التفاعل بين الوحدات الدولية والتي هي في الغالب دول لأنها هي التي تضـع القرارات وتؤثر في مسـألة الحرب والسـلم، ولكن في الوقت الحاضـر لم تعد العلاقات مقتصـرة فقط على الدول وإنما دخلت كيانات أخرى إلى المجتمع الدولي أصـبح لها تأثير فاعل مثل المنظمات الحكومية والغير حكومية كالشركات متعددة الجنسية لذا أصبح التفاعل بين هذه الوحدات على نطاق أوسع من التفاعل بين الدول وأصـبح لها تأثير أكبر بكثير من تأثير الدول، لذلك فإن تعريف العلاقات الدولية يكون بانها: "كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي".

أما بالنسبة لهدف العلاقات الدولية فهي تهدف إلى المعرفة العامة حول سلوك الأفراد والجماعات السياسية من أجل فهم القضـايا والأحداث الدولية وإيجاد الحلول الممكنة لها، كل ذلك يدلنا على موضـوعات علم العلاقات الدولية والتي هي:

1. **السياسية الدولية:**

العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي وغالبا تدرس في إطار السياسة الخارجية للدول.

2. **التنظيمات الدولية:**

هي كل المؤسـسـات التي نشـأت بعد الحرب العالمية 1 و2 في القرن 20 مثل عصـبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة وغاياتها المتمثلة في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

3. **القانون الدولي:**

وهو مجمل القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول والناتجة من الأعراف والمعاهدات الدولية.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن العلاقات الدولية:

لقد تطورت العلاقات الدولية بتطور النظم الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية للحياة وتتبع حياة الحضارات القديمة يعطينا دلالة كبيرة على أن العلاقات كانت موجودة وسائدة بين هذه الأمم والشعوب.

تطور العلاقات الدولية في العصور القديمة:

ان علاقات مصـــر الفرعونية مع غيرها من دول الجوار كانت تقوم على مبدأ التوازن بين القوى وعدم السماح لغيرها بالتفوق والسيطرة عليها.

أما في عهد الإغريق فكانت العلاقات تتسـم بتبادل البعثات الدبلوماسـية وتوقيع معاهدات السـلم والحرب والصلح بين المدن اليونانية المختلفة، واشتملت هذه المعاهدات على بنود هامة مازال بعضها له وجود في عصرنا الحاضر.

أما في العصـور الوسـطى فقد تولت الكنيسـة مهمة العلاقات الدولية، حيث كانت تضـع القواعد المنظمة للشؤون الدولية والسياسية الخارجية، مثل: حماية رجال الدين، وقرار تحريم الحرب في بعض أيام السنة.

وكان للبابا دور كبير في رسـم خطوط العلاقات الدولية، حيث كانت آراءه تحضـى بالاحترام والتقدير، أما في عهد الدولة الإسـلامية: نجد أن الإسـلام هو دين السـلام والمحبة والتسـامح ويدعوا إلى إقامة العلاقات الودية.

وقد ظهرت العلاقات الدولية جلية منذ الإسلام حيث كان الرسول صـلى الله عليه وسلم يرسل الرسل إلى الملوك والأمراء والزعماء ويدعوهم إلى الإســـلام وكان حامل الرســـالة يحضـــى بالاحترام والتقدير وعدم الاعتداء عليه وكان الاعتداء عليه يشـكل خرقا لأبسـط القواعد الدبلوماسـية بين الأمم وهذا المبدأ مازال سائدا رغم ما لحقه من تطور وتقدم.

أما عن مسائل الحرب والسلام فالشريعة الإسلامية لا تقر بشرعية الحرب إلا للدفاع عن النفس، بالإضافة إلى حسن معاملة الأسرى والشيوخ والأطفال والنساء أثناء الحرب.

تطور العلاقات الدولية في العصور الحديثة:

- في عصر المؤتمرات:

يعتبر مؤتمر وسـتفالية لسـنة 1648 الذي أنهى الحروب الدينية في أوروبا والتي دامت 30 سـنة نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية، وأهم ما جاءت به معاهدة وســتفالية من قررات تتعلق بتنظيم العلاقات الدولية:

- أقرت مبدأ المسـاواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية سـواء كانت تتبع النظام الملكي أو الجمهوري، دون النظر إلى المذهب الديني الذي تأخذ به فكانت هذه المعاهدة بمثابة الخطوة نحو تثبيت علمانية العلاقات الدولية.
- أقرت نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة التي كانت قائمة في ذلك الوقت.

- أقرت فكرة توازن القوى بين دول أوروبا باعتبارها وسيلة لصيانة السلام من خلال ردع الدولة التي تسعى إلى التوسع على حساب دولة أخرى وقد استقر الحال في أوروبا على هذا الوضع إلى أن عمد "لويس 14" ملك فرنسا إلى توسيع ممتلكاته على حساب الدول المجاورة له دون مراعاة لمبدأ توازن القوى، لذلك تحالفت الدول ضد فرنسا واشتبكت معها في حرب طويلة انتهت بإبرام معاهدة أوترخ سنة 1713 أعيد بمقتضاها تنظيم أوروبا على أساس فكرة توازن القوى ثم تلى ذلك وقوع أحداث دولية ذات شأن، منها ازدياد قوة روسيا وظهورها على الصعيد الدولي، منها الثورة الفرنسية لسنة 1789 وقد جاءت بمبادئها المعروفة وبفكرة حق الأمم في اختيار ما تراه من النظم الدستورية، ولكن بظهور Napoléon الذي هدف إلى تكوين إمبراطورية تكون هي صاحبة السيادة، اتحدت الدول ضد هذه النزعة إلى أن تم إحباطها بهزيمة نابليون المعروفة وبعد هذه الأحداث اجتمعت الدول في مؤتمر جديد هو مؤتمر "فيينا" سنة 1815 لإعادة تنظيم علاقتها وكان هذا المؤتمر يهدف إلى أساسين هما تحقيق توازن نسبى بين الدول الأوروبية الكبرى وقمع التيارات الفكرية الحرة التي نشرتها الثورة الفرنسية وأهم مبادئ هذا المؤتمر هي:

1- إقرار مبدأ توازن القوى من جديد واتخاذ إجراءات فعلية لتطبيق ذلك، حيث قرر ضم دولتين السويد والنرويج في اتحاد فعلي وضم بلجيكا إلى فنلندا ليجعل منها دولة واحدة قوية تكون حائلا دون توسع فرنسا.
2- إقرار مبدأ المشروعية: وهذا المبدأ يعني آنذاك إعادة الملوك إلى عروشهم.
3- إقرار مبدأ الحياد الدائم وقد وضعت سويسرا بمقتضى هذا المبدأ في حالة حياد دائم.
4- إقرار مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية.
5- تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول ووضع قواعد لذلك.
6- تجريم تجارة الرق.

وتلا مؤتمر "فيينا" سلسلة من المؤتمرات الدولية أطلق عليها فيما بعد اسم Elcondcert الأوروبي وكان الغرض منها تثبيت مبادئ مؤتمر "فيينا".

ولما عاد الحكم الملكي إلى فرنسا عقد الحلفاء الذين هزموا نابليون معاهدة باريس في 30 ماي 1814 وأعلنوا فيها عزمهم على إقرار سلام دائم بين الدول.

وعقب هذه المعاهدة عقدت المحالفة المقدسة وهي تصريح مشترك صدر من إمبراطورية روسيا والنمسا وبروسيا أعلنوا فيه ترابطهم وتحالفهم، أما انجلترا فلم تنظم إلى هذه المحالفة ولكنها أبرمت في 20 نوفمبر 1815 معاهدة رباعية بينها وبين روسيا والنمسا وبروسيا مدتها 20 سنة، تلتزم الدول بمقتضى هذه المعاهدة، أن تحافظ بالقوة المسلحة على الأوضاع الإقليمية والسياسية التي تقررت في المؤتمرات الدولية وأن لا تسمح بعودة عرش فرنسا إلى أحد أسرة نابليون، غير أن هذه الأنظمة لم تثبت طويلا أمام الحركات القومية الجديدة، فالوحدة التي فرضها مؤتمر "فيينا" على بلجيكا وهولندا سرعان ما انحلت بإعلان بلجيكا

استقلالها سنة 1830 وقامت بعد ذلك الثورة الفرنسية سنة 1848 وفي أعقابها أعلنت الجمهورية في فرنسا وأعادت النمسا تكوينها كمملكة مزدوجة سميت "الإمبراطورية النمساوية المجرية" كل هذه العوامل مضافا إليها بروز نظام الرأس المالي العالمي وظهور النزعة الاستعمارية ذات الأهداف التوسيعية على حساب الشعوب والدول الأخرى نتج عنها قيام الحرب العالمية 1، كل ذلك أدى إلى الخلل في ميزان القوى الأوروبي مما جعل دول العالم تشعر بالحاجة الماسة إلى إقامة منظمات دولية تساعد على تعزيز العلاقات بين دول العالم.

-في عصر التنظيمات:

يمكن القول أن عدم فاعلية المؤتمرات في تنظيم العلاقات بين دول العالم خاصة في أوروبا والخلل في ميزان القوى في هذه المنطقة من العالم أدى إلى نشوب الحرب العالمية1 كأول حرب شاملة في العالم، كل ذلك جعل من فكرة إنشاء التنظيمات الدولية موضع اهتمام دول العالم وشعوبها كمحاولة لتحقيق الأمن والسلام الدوليين وللمساهمة في تعزيز العلاقات الدولية وفقا لأسس تحظى باتفاق دول العالم، فقد أصبحت المنظمات الدولية في عصرنا ذات تأثير متزايد في المجتمع الدولي، بحيث لم تعد الدولة هي القوة الوحيدة التي تحتكر القرارات في العلاقات الدولية كما كانت من قبل فالهدف من قيام المنظمات الدولية هو حفظ السلام وتخفيف حدة التوتر في العالم وهذا يعني عدم اللجوء إلى القوى والاصطدام المسلح في حل المشاكل الدولية وإحلال الوسائل السلمية كالمفاوضات والتحكيم محله.

1- عصبة الأمم:

لقد شكل قيام عصبة الأمم التي تأسست في 1919 عهدا جديدا في العلاقات الدولية حيث أنها أول منظمة عالمية ذات صفة سياسية في التاريخ تعطي صلاحية ضمان السلام والأمن الدوليين وتقوم بوظيفة توثيق التعاون بين الدول والالتزام بالمبادئ التالية:

- عدم اللجوء إلى القوة من أجل حل القضايا الدولية.
- احترام قواعد القانون الدولي.
- احترام الالتزامات والعهود التي تنص عليها المعاهدات الدولية.
- قيام علاقات الطيبة بين الدول على أساس العدل والشرف.

غير أن جهود العصبة في صيانة السلم وتعزيز العلاقات الدولية باءت بالفشل نتيجة لتنامي النزاعات الاستعمارية لدى الدول الأوروبية الكبرى حيث طغت فكرة المنافسة الاستعمارية وروح التوسع والهيمنة إلى اندلاع الحرب العالمية2، وهكذا فشلت عصبة الأمم في تحقيق أغراضها الداعية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين، وبعد انهيار عصبة الأمم وبدأ الحرب العالمية2، وما صاحبها من مآس بشرية وانتهاك لسيادة بلدان كثيرة في العالم توجهت "الأنظار نحو فكرة إقامة منظمة الأمم المتحدة لمعالجة نقاط الضعف في عصبة الأمم.

2- منظمة الأمم المتحدة:

تم إقرار ميثاق الأمم المتحدة بتاريخ 26 يونيو 1945 حيث تضمن الميثاق دباجة و111 مادة بالإضافة إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المكون من 70 مادة وقد تضمنت المادة 02 من الميثاق على مبادئ وهي:

- مبدأ المساواة في السياسة بين جميع دول الأعضاء
- القيام بالالتزامات الناشئة عن الميثاق بحسن النية.
- فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية.
- امتناع دول الأعضاء عن استعمال القوة أو التهديد في العلاقات الدولية.
- تقديم العون للأمم المتحدة في تنفيذ القرارات التي تتخذها.
- العمل على سير الدول غير أعضاء في الأمم المتحدة على مبادئ هذه المنظمة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الأعضاء.

وعلى الرغم من المبادئ السابقة التي تم تثبتها في ميثاق الأمم المتحدة وصدور عدة قرارات تتضمن مكافحة الاستعمال وتمكين الدول الصغرى من نيل استقلالها وسيادتها بموجب حق تقرير المصير، وقرارات تندد باستعمال القوة في العلاقات الدولية، إلا أن الكثير من هذه المبادئ والقرارات لم تطبق في الواقع العملي وفشلت المنظمة في أداء دورها والدليل على ذلك عدم إيجاد الحلول العادلة للكثير من المشاكل الدولية الهامة كمشكلة الشرق الأوسط حيث تتمادى إسرائيل في انتهاك كل القيم والأعراف الدولية بعدوانها على الشعب الفلسطيني واحتلالها لأراضي بلدان عربية، كذلك استمرار الو.م.أ باستخدام سياسة القوى في العلاقات الدولية وانتهاكها مرات عديدة لسيادة بلدان مستقلة في بقاع كثيرة من العالم دون أي ردع أو إدانة من قبل هيئة الأمم المتحدة فالسبب الرئيسي لضعف هذه المنظمة هو حدة الخلافات التي ظهرت ومازالت تظهر بين الدول الكبرى خاصة بين الدول 5 الدائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث أن امتياز حق الفيتو قد مكن الدول الإمبريالية وفي مقدمتها الو.م.أ من تعطيل كثير من القرارات الهامة المتخذة لصالح الشعوب وذلك بدوافع مخططات استعمارية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

يؤثر في العلاقات الدولية سواء سلبا أو إيجابا ضعف أو قوة عوامل كثيرة ومتنوعة وهذه العوامل تتطور وتتغير مع مرور الزمن، فالعوامل التي كانت مؤثرة في الماضي لم تعد كذلك في الحاضر فتقلص دورها وتراجع في التأثير ومن أبرز العوامل التي كانت مؤثرة في الماضي وتراجع دورها الموقع الجغرافي، حيث كان يلعب دورا تقليديا في التأثير، واستمر كذلك لفترة طويلة من الزمن ومازال ولكن بنسب أقل، بالمقابل تقدم العامل الاقتصادي واحتل موقعا متقدما في التأثير على العلاقات بين الدول كما أن العلاقات بين الدول متغير ومؤثرة بظروف كثيرة، فالعوامل المؤثرة ذاتها تتغير وتتبدل وهذا ما سنحاول أن نفصل فيه من خلال إبراز العوامل الآتية:

1- العوامل الاقتصادية:

يعتبر الاقتصـاد في زماننا الحاضـر العنصـر الأكثر فعالية في التأثير في مجال العلاقات الدولية وأبرزها لما له من تأثير مباشـر على حياة الأفراد والدول ذاتها، فالقوة الاقتصـادية تعني نسـبة عالية من الاكتفاء الذاتي، بالإضـافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصـدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك، لذلك فإن القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد السـواء مع ظهور مفهوم العولمة وتقلص المسـافات بين الدول ازداد التبادل التجاري فيما بينها وذلك لعدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغ حجمها وقوتها واتسـاع مسـاحتها وتنوع مواردها أن تعلن الاكتفاء الذاتي أو أن لا تسـتورد أو تصـدر شـيئا من وإلى غيرها من الدول، فالدول المنتجة تحتاج إلى أسـواق مفتوحة لتصـريف منتوجاتها ليعود ذلك بالنفع عليها وعلى سكانها، كذلك الدولة التي تحتاج السلع والخدمات لابد لها من استيرادها، كذلك المواد الخام التي لا غنى لصـناعتها عنها وخصـوصـا إذا لم تتوفر في اراضـيها. لذلك تنشئ حركة تجارية بين الدول وهذه الحركة تضفي بظلالها على العلاقات الدولية فتجعل الدول توقع المعاهدات والاتفاقيات فيما بينها مما يعزز علاقتها السـياسـية وبالتالي تنشـط حركة العلاقات الدولية فيما بينها كجزء من المجتمع الدولي، وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل: المسـاعدات والمنح والقروض لتي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، وفي هذا الإطار تقوم الدول العظمى والدول الكبرى الصـناعية بتقديم المسـاعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمسـاعدتها لتنمية مجتمعاتها وصـولا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول، وفي هذا المجال نشأت منظمات اقتصـادية دولية مثل: صـندوق النقد الدولي ومنظمات الأمم المتحدة التي تهدف إلى تقديم المسـاعدات الاقتصـادية للدول المحتاجة لها، ومن أمثلة الدول التي تقدم هذه المسـاعدات هي الو.م.أ، اليابان، فرنسـا، بريطانيا، وغيرها من الدول القادرة على تقديم المسـاعدات. إن هذه المسـاعدات لها تأثير كبير في إضـفاء نوع من التأثير السـياسـي من قبل الدول المانحة على غيرها من الدول من أجل أن تحتل مكانة دولية مؤثرة سـعيا لأن تكون عنصـرا رئيسـيا فعالا ومؤثرا في العلاقات الدولية (و.م.أ)، كما تسـتخدم المسـاعدات الاقتصـادية كوسيلة للضـغط والتأثير على الدول المحتاجة لها من خلال التهديد بقطع هذه المساعدات ومنع الاستيراد وزيادة الرسوم الجمركية على البضـائع المستوردة من الدول المراد الضـغط عليها، حيث تغلق أسواقها أمام هذه البضـائع مما ينعكس سـلبا على الدول المصـدرة، ومن آثار الاعتماد على المسـاعدات الاقتصـادية الخارجية هو أن تبقى هذه الدول واقعة تحت سـيطرة الدول المانحة وزيادة تبعيتها لها مما يجعلها تحكم سيطرتها عليها عسكريا من خلال القواعد العسكرية تحقيقا لأهدافها الإستراتيجية ذات المدى البعيد، لذلك نجد أن العامل الاقتصـادي مهم ومؤثر في العلاقات الدولية، وما شـاهدناه من أحداث في العالم ورغبة الدول الكبرى في السيطرة على منابع الطاقة و مصادرها دفعها وقد يدفعها مستقبلا لشن حروب ذات تأثير طويل المدى على الأمم والشـعوب المتأثرة بها، فالاقتصـاد في زمن العولمة هو عصـب الحياة السـياسـية وروح العلاقات الدولية.

2- الموارد الأولية:

يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بالعامل لاقتصـــادي حيث أن الصـــناعات القائمة في أي بلد لابد لها من موارد ومواد أولية تزودها حق لا يتوقف عملها وإنتاجها وخصوصا إذا علمنا أن لا دولة مكتفية ذاتيا مهما بلغت مساحتها، فالدولة بحاجة لبعضها البعض في هذا المجال ومن أجل الحصول على الموارد الأولية تنشـــئ علاقات تجارية قوية بين الدول ذات المصـــالح المتبادلة تنتج عنها اتفاقيات تجارية دولية يحترمها الأطراف وهذه الاتفاقيات، تعزز العلاقات السـياسـية بين الدول فالموارد الأولية عامل مهم وامتلاك الدولة له يجعل لها مكانة ومركز دولي وفاعلية أكثر في العلاقات الدولية وكلما كانت الدولة فقيرة وبحاجة للموارد كلما كانت واقعة تحت سيطرة الدول الكبرى المالكة لهذه الموارد.

فوجود الموارد الأولية المهمة كالنفط يجعله دائما محل أطماع من قبل الدول الكبرى وقد تتعرض الدول المالكة له للغزو والاحتلال وخاصـة إذا فشلت الدول المحتاجة لهذا العنصـر في تأمين أنظمة موالية لها سياسيا واقتصـاديا في تلك الدول وهذا ما نلاحظه من تاريخ العلاقات بين الدول العظمى كالو.م.أ والدول الكبرى كبريطانيا من إقامة علاقات طيبة وودية مع دول الخليج العربي لامتلاكها مادة النفط المطلوبة وبشكل مهم لهذه الدول، وما حروب الخليج المتوالية والرغبة في السيطرة على هذه المنطقة إلا دليل على ذلك، ضف إلى ذلك ما حدث مع بعض الدول العربية في إطار ما يسمى بالربيع العربي كليبيا مثلا التي أصبحت محل أطماع عدة دول.

3- العوامل الجغرافية: الموقع، المساحة، السكان، الحدود.

1. الموقع:

للموقع أهمية كبرى بالنسبة للدولة، حيث أنه يحسن شخصيتها ويحدد اتجاهاتها السياسية فبالنسبة للدول التي لها سواحل وحدود بحرية تكون أكثر اتصالا بالعالم وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى، وقد تنبهت الدول إلى مثل هذا الموضوع فحاولت باستمرار السيطرة على المياه والبحار من أجل اســتمرار تجارتها وبالتالي انعكاس ذلك على اقتصـــادها وقوتها ومكانتها الدولية، أما الدول المغلقة والتي ليست لها حدود بحرية فهذا يحرمها من الاتصـال مع دول العالم الأخرى ولذلك فهي تسـعى للحصـول أو الوصـول إلى أي منفذ يوصـل للبحر ولذلك تجدها تركز في قوتها على القوات البرية والجوية في حين أن الدول البحرية تركز في قوتها العسـكرية والتجارية على بناء الأسـطول البحري القوي، وكذلك الأسـطول التجاري الذي يخدم مصـالحها بالشكل الأفضـل. كما أن الموقع المتوسط له أهمية من حيث طرق التجارة حيث يلعب دورا استراتيجيا في التحكم في خطوط التنقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية ودائما تسعى الدول الكبرى للسـيطرة على الدول الواقعة في موقع قد يهدد حركتها البرية أو الجوية أو البحرية وتســعى أيضـــا ليكون لها قواعد جوية أو بحرية أو برية في هذه الدول ومن أمثلة المواقع المهمة في التاريخ هو الموقع المتوسـط للوطن العربي الذي كان ومازال يربط الشـرق بالغرب والشـمال بالجنوب برا وبحرا وجوا وهذا ما يجعله محط أطماع للدول الكبرى والاستعمارية.

2. المساحة:

هي عامل مهم من العوامل التي تحدد مكانة الدولة في العلاقات الدولية، فالمساحة الكبيرة تعطي الدولة الميزة المهمة ولكن هذه المساحة إذا تناسبت مع عدد السكان الكافي ومع شعب متطور ومتحضر فإنها تكون عاملا إيجابيا ومؤثرا في دعم موقف الدولة وزيادة هيبتها أمام العالم، أما من الناحية العسكرية فالمساحة مهمة جدا لأنها تعطي الدولة عمقا إقليميا يحمي العاصمة والمدن والمراكز الصناعية الهامة في البلاد، وهذا الأمر يشهد له التاريخ حيث أعطت المساحة الواسعة للاتحاد السوفياتي عمقا دفاعيا لصالحها ضد الغزو الألماني لأراضيها، حيث أن العمق الجغرافي للدولة يتيح لها إمكانية المناورة في القتال، كما يمكنها سحب القوات التي تغزوها إلى أماكن ذات خفايا ومميزات معروفة لقواتها وهذا ما فعله الجيش السوفياتي بالقوات الألمانية في الحرب العالمية 2، أما الدول الصغيرة المساحة فإنها تكون سهلة الاحتلال بالإضافة إلى رغبتها دائما بنقل المعركة إلى أراضي الغير، وذلك لعدم توافر العمق الكافي الذي يحمي مدنها ومراكزها التجارية والصناعية والسكانية أما من الناحية الاقتصادية فإن اتساع المساحة يؤدي إلى تنوع المناخ وبالتالي ينعكس على إنتاجها الاقتصادي وتنوع مواردها الطبيعية وهذا يساعد الدول على الاكتفاء الذاتي والتحكم بهذه الموارد واستغلالها لصالحها لاحتلال مكانة هامة ومؤثرة في العلاقات الدولية.

3. الحدود:

وهي الخطوط الفاصلة بين الدول والتي تنتهي بحدودها سيادة دولة ما لتبدأ سيادة دولة أخرى، والحدود لها تأثير كبير في العلاقات بين الدول سلبا أو إيجابا حيث أنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتهما قوية فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس الأموال وحرية الحركة التجارية مما ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي لكلا الدولتين، كذلك ينعكس طول الحدود سلبا إذا كانت العلاقات متوترة بين الدولتين، أما من الناحية العسكرية فإن طول الحدود يرهق الخصم، ويتطلب قوة التحمل وأعداد هائلة من القوات لنشرها على الحدود، كذلك فإن الدول صاحبة الحدود الطويلة تحتاج إلى قوات حرص حدود بأعداد كبيرة لحماية حدودها وهذا يشكل عبئا اقتصاديا لا يستهان به.

وللحدود تأثير كبير على العلاقات بين الدول من حيث أنها مصدر نزاع مستمر بين كثير من الدول، ونزاعات الحدود معروفة تاريخيا حيث صنعتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها دون النظر إلى ظروف السكان واتصال الشعوب المجاورة بروابط النسب والقرابة والمصاهرة فدافعها في ذلك هو مصالحها الاستعمارية.

4. السكان:

هو عامل مهم من عوامل قوة الدولة ومدى احتلالها مكانا متميزا في المجتمع الدولي حيث أن عدد السكان إذا كان كبيرا وترافق بعوامل أخرى أهمها المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان، والتماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراف فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية، اما إذا كان العكس فالنتيجة ستكون سلبية، كذلك إذا كان عدد السكان كثيفا مع مساحة صغيرة فإن ذلك يشكل عبئا كبيرا على الدولة وخصوصا إذا ترافق ذلك مع تخلف

اقتصـادي واجتماعي وثقافي مما يؤدي إلى عجز الدولة عن توفير عتاد لسكانها مما يدفعها إلى الاعتداء على أراضي الدول المجاورة، كذلك نجد في التاريخ الحديث أن اليابان مثلا دعت إلى زيادة النسل والتكاثر لتزيد حروبها وغزواتها للدول المجاورة، كما لا ننسـى النمو السـكاني وأثره على قوة الدولة حيث أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرات الدولة البشرية والاقتصادية وله آثار عسكرية تنعكس على قوة الدولة، حيث أن بعض الدول تشجع سكانها على الإنجاب وتقديم لهم جوائز تشجيعية، مثل: فرنسا حيث أن هذه الدول تدرك أن ارتفاع فئة الشباب يزودها بالقدرات البشرية اللازمة خصوصا الدول الصناعية ذات المساحة الواسعة كالو.م.أ وأستراليا.

4- العوامل العسكرية:

للعامل العسكري دور مهم في العلاقات الدولية، فبناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل دولة وذلك لكي تحافظ على أمنها القومي وتحقق أهدافها، فامتلاك السلاح أمر ضروري لكل دولة وبه تقاس أهمية الدولة وقوتها وقدرتها على فرض نفسها كعنصر فاعل ومؤثر في العلاقات الدولية، فالقوة العسكرية هي تعبير عن الحشد العلمي للعناصر البشرية والمقومات التقنية والاعتبارات الاقتصادية لما يخدم أهداف هذه المؤسسات التي من مظاهرها القوات المسلحة، وذلك بما يخدم أعمال الدفاع والهجوم، ويرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بقدرة الدولة الاقتصادية، فالدولة الغنية ذات الاقتصاد القوي التي تتوفر فيها الإمكانيات المادية والبشرية تستطيع أن تتفوق على غيرها بامتلاك السلاح وتطويره وهذا ما لوحظ خلال فترة الحرب الباردة والتسابق على التسلح بين الو.م.أ والاتحاد السوفياتي، فالاقتصاد هو الدعامة الحقيقية للقوة العسكرية فبه تستطيع الدول أن تصنع أسلحة حديثة وعالية التقنية مثل: القنابل النووية والغواصات والطائرات وغيرها، كذلك فإن القوة العسكرية يجب أن تحضى بدعم سياسي لتأخذ الشرعية المناسبة لها لأن القوة العسكرية قد تستنزف كثيرا من الجهود والنفقات التي قد تؤثر سلبا على أبناء الشعب وعلى دخولهم لذلك يجب أن تحضى بالدعم والرضا والتأييد على المستوى الرسمي والشعبي في البلاد، والقوة العسكرية بكافة عناصرها البشرية والمادية تلعب دورا كبيرا في تغيير شكل العلاقات بين دول العالم وفرض مفاهيم وأوضاع جديدة لم تكن معروفة ومن أمثلة ذلك في تاريخنا المعاصرة قدرة الو.م.أ العسكرية والتي أصبحت تستخدمها في أدوار كثيرة في مختلف أرجاء العالم مثل: مكافحة الإرهاب والتخلص من الأنظمة الدكتاتورية، كما حصل في حروبها مع طالبان في أفغانستان والعراق وتهديدها باستخدام القوة العسكرية ضد الدول التي قد تمتلك السلاح النووي، أو التي قد تهدد الأمن والسلم الدوليين مثل: كوريا وإيران وهذا التدخل من قبل الو.م.أ في الدول والشعوب أحد الأدلة على إظهار قوتها العسكرية وهذا ما دفع الو.م.أ لأن تدرك بأن الدفاع عن مصالحها البترولية في المنطقة لا يتم إلا بالسيطرة على البحر الأبيض المتوسط ولذلك طورت الو.م.أ من استراتيجياتها في التحول من القواعد الثابتة إلى القواعد المتحركة وذلك من خلال حاملات الطائرات والأساطيل البحرية التي تجوب البحار والمحيطات دون إذن أو موافقة من أي دولة.

5- التطور العلمي والتكنولوجي:

يعيش العالم اليوم ثورة حقيقية في المجالات العلمية المختلفة وهذه الثورة لها وزن في ميزان العلاقات الدولية، فالتسابق في ميدان التكنولوجية يجعل الدول تأتي بشيء جديد في مختلف المجالات، فكل يوم نشهد ثورة المعلومات وعالم الحواسيب والانترنيت فالمعلومة أينما كانت ومهما كان مصدرها أصبحت متاحة أمام الجميع للاطلاع عليها، أضف إلى ذلك أن الحاسوب دخل في كل مجالات الحياة فهو يسيطر على تسيير المركبات الفضائية ويتحكم بمسارها وسلامتها ثم عودتها محملة بالكم الهائل من المعلومات، كما يتحكم الحاسوب أيضا بحركة الطيران، كما له دور كبير في المجال العسكري فهو يوجه القذائف ويتحكم بمسارها ووصولها إلى هدفها وهي ما يطلق عليها بالقنابل الذكية كما يتدخل الحاسوب بالأحوال المدنية والشخصية وحفظ البيانات والإحصاءات ومجالات كثيرة يصعب حصرها، ناهيك عن ثورة الاتصالات الهائلة التي جعلت العالم كالقرية الصغيرة بحيث لا تجد صعوبة في الوصول إلى من تريد فالتقدم العلمي والتكنولوجي شمل كافة مرافق الحياة من اجتماعية واقتصادية وعسكرية وغيرها مما دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية، ومن أمثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية، الو.م.أ، اليابان، بريطانيا وغيرها، هذا ما جعل لها مكانة خاصة ومميزة في الميزان الدولي.

المبحث الثالث: الدبلوماسية ودورها في العلاقات الدولية

إن اتساع المجتمع وتطوره وانتقاله من مجتمع الفرد والأسرة إلى مجتمع القبيلة ثم إلى القرية ثم المدينة ثم الدولة، اتسعت معه نطاقات العلاقات وبدأت تأخذ طابعا دوليا رغم أن الكثير من العلماء والمفكرين يرون أن العلاقات الدولية لم تظهر بالمفهوم الذي نعرفه اليوم إلا بعد مؤتمر وستفالية 1648، فالعلاقات نشأت منذ نشأة الإنسان والمتصفح لتاريخ العلاقات الدولية يرى أنها قامت بين الحضارات القديمة وشملت كافة نواحي الحياة وأخذت أنماطا متعددة تلاءمت مع الظروف والأحوال التي كانت سائدة آنذاك، وما دفع إلى زيادة الاهتمام بالعلاقات الدولية هي الأحداث الدولية الهامة والتي كان من أهمها الحربين العالميتين 1 و2وما صاحبها من تطورات في مجال التسلح والتبادل التجاري والثورة العلمية والتكنولوجية وحركات التحرر العالمية وغيرها من الأحداث الهامة، ولاشك أن هذه العلاقات والصلات بين الدول تحتاج إلى طرق تدار بها، وقد كانت أبرز هذه الوسائل هي عملية التفاوض والتمثيل والاتصال بين الدول والحكومات والتي عرفت باسم الدبلوماسية.

1- مفهوم الدبلوماسية:

يتفق أغلب الباحثين والمفكرين في هذا المجال بأن كلمة الدبلوماسية مشتقة من الكلمة اليونانية Diploma والتي تعني الوثيقة والتي كانت تتمثل في الرسائل التي يتم تبادلها بين الملوك والرؤساء، هذا بالنسبة للمعنى اللغوي.

اصطلاحا: ففيه آراء متعددة وكثيرة للمفكرين والباحثين نستعرض البعض منها:

1. **الدبلوماســـية:** تعني عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية.
2. مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسيم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقات والمعاهدات.
3. هي فن إدارة العلاقات الخارجية أو أسلوب رعاية مصالح الدولة في الخارج ولدى الدول الأخرى وهي الأساليب السياسية التي تتبعها الدولة في تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى.
4. ومن أجمل التعاريف الدبلوماســـية هو أنها: فن الحصـــول على الممكن بدلا من انتظار والمستحيل.

يتضح أن هناك العديد من التعاريف لمفهوم الدبلوماسية ومعظمها يصب في موضوع التفاوض والتمثيل بين الدول وكيفية إدارة هذه العلاقات والمفاوضات وكيفية أداء هذه المهمة من قبل الشخص الملقى على عاتقه هذا الواجب وهو الدبلوماسي ومدى قدرته وامتلاكه للفنون والأدوات اللازمة لإنجاح هذه المهمة.

2- التطور التاريخي للدبلوماسية:

لقد كانت الأمم والشــعوب تلجأ في تعاملاتها مع بعضــها البعض إلى إرســال الســفراء والمبعوثين وذلك لعرض وجوهات نظر بلادهم وتوضــيح رأيهم في مســألة ما والحصــول على الجواب من الطرف الآخر المفاوض لهم ويتضــح ذلك جليا في التفاوض بشــأن إرســال تنظيم العلاقات العسكرية والحربية والأمنية حيث كان يتم ارســال المبعوثين من أجل إيقاف القتال والحصــول على هدنة معينة أو اتفاقية ما بقصــد إحلال الأمن والسلم بين الطرفين المتحاربين.

لقد تطورت الدبلوماسية واختلفت أساليبها ووسائلها باختلاف الدول والحضارات وتاريخنا العربي يشير إلى أن العرب كان لهم تاريخ دبلوماســي حتى قبل مجيء الإســلام حيث قام العرب ببناء روابط وتفاعلات مع الدول المجاورة بحكم الموقع الجغرافي والتقارب المكاني واستخدم العرب الرسل كأفضل وسيلة للاتصال وإقامة العلاقات، فكانوا يرسلون الرسول لينقل وجهة نظرهم في قضية ما، ويجري التفاوض وتبادل الآراء مع الطرف الآخر وصولا إلى ما يحقق الهدف الذي ذهب من أجله. وكان العرب يستخدمون لهذه المهمة الأشخاص الذين تتوافر فيهم مجموعة من الصفات كحسن المظهر والنطق السليم وقوة الشخصية والرزانة والحكمة والذكاء.

وعندما جاء الإسلام عزز العمل الدبلوماسي وعمل على تطويره حيث اتبع الرسول صلى الله عليه وسلم وسيلة إرسال الرسل والمبعوثين لنقل رسائله إلى الملوك والأمراء، مستخدما أساليب جديدة في الدقة واللباقة وانتقاء الألفاظ القوية في كتابة هذه الرسائل، مما كان له الأثر الكبير في تطوير علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول، ومن الأسس الدبلوماسية الهامة أن الإسلام كان ومازال يحترم الرسل ولا يعتدي عليهم

بل كانوا يتمتعون بالأمان والاطمئنان في دار الإســـلام، لأن الإســـلام دين لا ينقض العهد والميثاق ولا يخلف العهد والوعد فمجرد دخول المبعوث إلى دار الإسلام فهو في أمان إلى أن يغادرها.

الدبلوماسية في العصر الحديث:

إن الدبلوماســـية في العصـــر الحديث تأثرت بالتطورات والتغيرات الكثيرة التي شـــهدها العالم فقد تأثرت بالتطورات الصـناعية والاختراعات العلمية وتطور وسـائل الاتصـال والمواصـلات وانتشـار ظاهرة العولمة، بالإضافة إلى وقوع أحداث عالمية شاملة كالحربين العالمية 1 و2 وما صاحبها من عقد المؤتمرات وإجراء المفاوضـات وتوقيع المعاهدات، كل ذلك أدى إلى تطور مفهوم الدبلوماسـية واتسـاع آفاقها وبروز أهميتها فقد جاء مؤتمر وســتفالية 1648 ليرســخ مفهوم التمثيل الدائم للبعثات الدبلوماســية، لأهميته ودوره في المحافظة على العلاقات السلمية بين الدول، ولكن بقيت الدبلوماسية بحاجة إلى تطوير من حيث واجبات المبعوث وحدوده التي يجب أن لا يتجاوزها في الدولة المضـــيفة والأســـاليب التي يجب عليه إتباعها وما هي امتيازاته والإجراءات العقابية التي قد يتعرض لها فيما لو انتهك قانون الدولة المضـــيفة، كل هذه الأمور لم تتبلور إلا بعد أن عقد مؤتمر فيينا سـنة 1815 والذي كان له الدور الكبير في توضـيح الكثير من الأمور التي تتعلق بالعمل الدبلوماسي والتي كانت موضوع خلاف بين الكثير من البعثات الدبلوماسية، فجاء هذا المؤتمر ووضـــح الكثير من النقاط في مجال العمل الدبلوماســـي، ثم توالت الأحداث العالمية والتغيرات الكثيرة وازداد هذا التطور بعد الحرب العالمية2، وبرز موضوع المصالح بين الدول بشكل واضح وبروز أهمية الدبلوماسية كوسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، وقد اهتمت الأمم المتحدة بعد نشـأتها بموضـوع الدبلوماسـية، الأمر الذي أدى إلى عقد مؤتمر دولي عام 1961 بفيينا ونتج عنه اتفاقية دولية تنظم العلاقات الدبلوماسية واشتملت على قواعد كثيرة وشاملة تنظم العمل الدبلوماسي.

المبحث الرابع: الحرب والسلم وأثرها بالعلاقات الدولية:

هي استعمال السلاح من دولة ضد دولة أخرى فقد لجأت الجماعات البشرية إلى القتال والنزاع فيما بينها من أجل تحقيق أهدافها، فالحرب كانت ومازالت سمة من سمات الحياة البشرية فقد كانت الحرب دائرة في مواطن الحضارات القديمة وفي العصور الحديث كانت هناك حروب طاحنة أبرزها الحربين العالمية 1 و2 وما رافقها من خسـائر مادية وبشـرية، فالحرب في الاصـطلاح الدولي هي صـراع مسـلح بين دولتين أو فريقين من الدول تنشـب لتحقيق مصـالح وطنية وهي حالة قانونية معترف بإمكانية قيامها فهي اسـتخدام للقوة والعنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية.

1- مشروعية استعمال القوة والحرب في العلاقات الدولية:

إن القانون الدولي التقليدي قد اعتبر الحرب عملا مشـروعا تسـتطيع أي دولة أن تسـتخدمه ضـد أي دولة أخرى من أجل تحقيق أهدافها ومصـالحها أو احتلالها وضـم الإقليم المحتل إلى أراضـيها وبناء على ذلك فإن الاسـتعمار والغزو هما أعمال مشـروعة، وقد انطلق القانون الدولي في تشـريعه هذا من أفكار الدول الأوروبية التي صـاغت بنوده وقواعده بما يضـمن مصـالحها ويحقق أهدافها ويضـفي الشرعية على أعمالها

الاستعمارية، أما من حيث استعمال القوة في العلاقات الدولية فإنه وبعد أن ذاقت البشرية مرارة الحرب العالمية 1 تضاعفت الجهود من أجل إنشاء مؤسسة دولية تنظم علاقات الدول وتكفل للسلام أن يعم ويسود وأن ينتهي القتال قيم تشكيل لجنة من مندوبين عن الدول العظمى في ذلك الوقت وهي الو.م.أ، انجلترا، فرنسا، إيطاليا وأنهت أعمالها في 13 فبراير 1919 ووضعت نظام عصبة الأمم في ميثاق دولي يعرف بعهد عصـــبة الأمم وكان يتألف من 26 مادة ومقدمة وكانت تحتوي مقدمة الميثاق عن الأهداف التالية:

1- سيادة الأمن والسلم بين الدول ومنع الحرب.

2- تنشيط التعاون الدولي.

أما المبادئ التي يجب أن يلتزم بها الأعضاء تتمثل فيما يلي:

1. الالتزام بعدم اللجوء إلى الحرب.
2. أن تكون العلاقات الدولية مبنية على أساس العدل العلنية الصراحة.
3. أن تكون قواعد القانون الدولي هي أساس التعامل بين الدول.
4. إتباع العدالة واحترام المعاهدات.

ورغم ذلك كله فإن الدول وجدت أن هذا الميثاق غير كافي لمنع اللجوء إلى الحرب ولهذا اتفقت على عقد ميثاق باريس 1928 والذي كان من أهم بنوده المادة 01 التي تنص على أن "جميع الدول يجب أن تمتنع عن اللجوء إلى الحرب كوسيلة رئيسية لحل المنازعات، أما المادة 02 فقد نصت على البحث عن الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية، إلا أنه اندلعت بعد الحرب العالمية 2، وعانت البشرية من ويلاتها ونادت الأمم مرة أخرى بإنشـــاء منظمة دولية تحفظ الأمن والســـلم الدوليين فتم الإعلان عن ميلاد ميثاق الأمم المتحدة سـنة 1945 حيث تجد المادة 02 من هذا الميثاق تحرم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة إلا في حالة الدفاع الشـــرعي عن النفس، كما أن مقدمة المادة 02 من الميثاق تنص على أن يمتنع على أعضـاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضـي والاستقلال السياسي لأي دولة، أما بالنسبة للقانون الدولي فيفترض وجود شرطين للحرب وهما:

1. وجود معارك مادية.
2. إعلان الحرب من جانب واحد على الأقل.

وينتج عن إعلان الحرب من قبل طرف من الأطراف آثار مهمة وهي:

1. تغير حالة السلم إلى حالة الحرب.
2. الحياد بالنسبة للدول غير مشتركة بالحرب.
3. بطلان المعاهدات والاتفاقيات المنعقدة بين الدولتين المتحاربتين.

فنجد أن ميثاق الأمم المتحدة لم يحرم الحرب فقط بل حرم استخدام القوة والذي يشمل الحرب وأي وسيلة أخرى غير الحرب، كما أن ميثاق الأمم المتحدة لم يغفل الحق الطبيعي للدول في الدفاع الشـــرعي عن

نفسها ضد العدوان، والعدوان كما عرفه بعض فقهاء القانون الدولي يجب أن يتم بواسطة قوة مسلحة ضد إقليم الدولة وإلا لا يعتبر الهجوم حالة من حالات الدفاع عن النفس.

المبحث الخامس: الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية

لقد وضع المجتمع الدولي مجموعة من الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية كما وضع قواعد لتطوير العلاقات الودية بين الدول فجميع الاتفاقيات والمعاهدات المنعقدة ابتداء من مؤتمر لاهاي 1899 وحتى الوقت الحاضر كلها نادت ونظمت الوسائل السلمية التي تحافظ على الأمن والسلم الدوليين، هذا بالإضافة إلى ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة قد خصص الكثير من المواد والبنود لتأكيد ضرورة حل المنازعات بالوسائل السلمية فنجد المادة 02 فقرة 3 تنص على: جميع أعضاء الهيئة فض منازعاتهم بالوسائل السلمية على الوجه الذي لا يعرض الأمن والسلم والعدل الدولي للخطر، كما نصت المادة 33 على أنه "على أطراف أي نزاع من شأنه أن يعرض الأمن والسلم للخطر أن يبحثوا حله في البداية بطريقة المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو اللجوء إلى المنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية لحل النزاعات".

يتضح من نص المادة أن الوسائل السلمية لحل النزاعات متعددة نذكر منها:

1- **المفاوضات:**

وهي من إحدى الطرق الدبلوماسية لحل نزاع قد ينشب بين دولتين ويقوم به عادة المبعوثين الدبلوماسيون للدول المتنازعة وهي من أفضل الطرق لحل المنازعات.

2- **الوساطة:**

حيث تقوم دولة (طرف3) ليس لها علاقة بالنزاع بإجراء مفاوضة بين طرفين متنازعين والعمل على تقريب وجهات النظر لحل الخلاف.

3- **التحقيق:**

ويتم من خلال لجنة محايدة تكون مهمتها هي التحقيق في موضوع النزاع وإظهار الحقائق والبيانات بالإضافة إلى التحري الموضوعي عن تفاصيل الوقائع المادية.

وقد أنشئ هذا الأسلوب بموجب اتفاقية لاهاي 1899 وقد تم تفسير هذه المعاهدة بموجب معاهدة لاهاي 2 لسنة 1907 والتي فسرت معنى الوساطة والتحقيق والتحكيم.

4- المساعي الحميدة:

وهو أن تقوم دولة متبرعة قد تكون صديقا للطرفين من ذات نفسها ودون الطلب منها بمحاولة التقريب بين دولتين بينهما نزاع، وذلك بدون أن تشترك هذه الدولة للمفاوضات بصورة مباشرة بين الدولتين المتنازعتين بالإضافة إلا أنها لا تقدم حل للنزاع القائم والفرق بين الوساطة والمساعي الحميدة هو التدخل الذاتي الذي يتضمن اقتراحا بإيجاد التسوية.

5- **التوفيق:**

يتم ذلك عن طريق إحالة النزاع إلى لجنة محايدة مهمتها تقديم تقرير إلى الطرفين يتضـــمن اقتراحات واضحة من أجل إجراء تسوية بينهما وهذا التقرير غير ملزم لأي طرف من الأطراف.

6- التحكيم:

إن التحكيم هو أســـلوب نموذجي لمجتمع العلاقات الدولية، حيث أن المحكم يصـــدر قراره اســـتنادا إلى القانون ويعد قرار المحكم إلزاميا للطرفين ونهائيا لأنه غير قابل للاســـتئناف، إلا أن ذلك لا يمنع أحد الطرفين في حالة تجاوز الصـــلاحيات من إدعاء بعدم صـــلاحية الحكم التنفيذي، وهو يعد إجراءا تعاقديا لذلك لابد من عقد اتفاق بين الدول المعنية ويســـمى هذا العقد اتفاق التحكيم، وبموجبه يتم تحديد مهمة المحكمين واختصاصهم، وإذا أصدر المحكمين قرارهم وبعد ذلك تم اكتشاف حالات جديدة فمن حق أحد الطرفين أن يطلب إعادة النظر في القرار.

7- حل النزاعات عن طريق القضاء:

تقوم به محكمة العدل الدولية التي أسست سنة 1945 والتي تعتبر الأداة القضائية في الأمم المتحدة، وقد نصت المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أن المحكمة تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولي مطبقة في هذا الخصوص ما يلي:

1. الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة.
2. مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة.
3. العادات الدولية التي تراعيها مختلف الدول.
4. أحكام المحاكم.
5. تطبيق مبادئ العدل والإنصاف إذا وافق أطراف الدعوى على ذلك.

المبحث السادس: المبادئ التي تنظم العلاقات الدولية:

من أهم المبادئ التي يتم تداولها في الحياة الدولية ويشـــار إليها في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وخاصة المادة 02 منه، يمكن ذكر الآتي:

1. مبدأ المســـاواة في الســـيادة بين الدول: نص علبه صـــلح وســـتفالية 1648 ويعتبر من المبادئ الأساسية التي يؤكد عليها القانون الدولي.
2. مبدأ حق الشـــعوب في تقرير مصـــيرها: ويعود هذا المبدأ إلى القرن 19 على إثر ظهور حركات الانفصـــال والاســـتقلال في بعض الأقاليم الأوروبية، وقد كان لهذا المبدأ دور كبير في تحرير الكثير من الشـــعوب التي كانت واقعة تحت الاســـتعمار ســـواء في إفريقيا أو العالم العربي أو في آسيا.
3. مبدأ عدم اللجوء إلى القوة: وهو يعود إلى الحضارات الشرقية ثم تطورت في أوروبا في القرن 16، وتأكد في معاهدات وســـتفالية وفيينا، وفي ميثاق عصـــبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة، إلا أن هذا المبدأ لا يزال يعاني من الانتهاكات العديدة للدول وخاصـــة العظمى منها حيث أن الو.م.أ تلجأ

إلى ممارسة الإكراه على الدول أو المنظمات الدولية عندما تريد تحقيق مصلحها، ثم تبحث عن الأعذار القانونية كما حدث في أزمة العراق والكويت حيث فضلت استعمال القوة بدعوى أن العراق لا يحترم إرادة المجتمع الدولي.

4. مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية: والذي يهدف إلى تكوين ثقافة دولية تساعد على نشر التفاعل الدولي بطرق سلمية وتدعيم العلاقات بين الدول واحترام إرادة بعضها البعض.
5. مبدأ حسن النية في التعامل الدولي وفي تنفيذ الاتفاقيات الدولية: وهو مبدأ أخلاقي أكثر منه قانوني أو سياسي وقد جاء القانون لصياغته في شكل واضح وصريح بضوابط محددة.
6. مبدأ حسن الجوار: وهو مبدأ قديم وقد ورد التأكيد عليه في دباجة ميثاق الأمم المتحدة كما أنه شرط أساسي لاستقرار التعامل بين الدول وحسن العلاقات خاصة الدول المتجاورة.
7. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: وقد تم التأكيد عليه في معاهدة فيينا 1815، حيث جاء من أجل وضع حد لأفكار الثورة الفرنسية آنذاك، ثم أصبح هذا المبدأ بمثابة العملة المتبادلة بين الدول خاصة عندما أخذ التدخل أشكال مختلفة ولم يقتصر على الشكل المباشر، مثلا كالتدخل لأغراض إنسانية، هذا ما جعل الأمم المتحدة تنص عليه في ميثاقها من خلال المادة 02 وبعض المواد الأخرى المادة 52 (حيث جاء فيها: ليس في هذا الميثاق ما يصوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما) وبالرغم من ذلك نلاحظ تدخل مجلس الأمن كتدخله في العراق بذريعة استعمالها للقوة وقد تطورت الأمور بعد ذلك في طريق تشكيل لجان تفتيش تابعة للأمم المتحدة للتأكد من تحطيم العراق لأسلحة الدمار الشامل، إلا أن مجلس الأمن لم يتدخل في الشؤون العراقية الداخلية عندما فرضت آليات رقابية شديدة على الاستيراد العراقي للمواد الغذائية والأدوية وغيرها من المستلزمات والتي تسببت في مقتل أزيد من مليون ونصف مليون مواطن نصفهم أطفال دون سن 05 سنوات.

المبحث السابع: المشاكل التي تعترض سير العلاقات الدولية

تتعرض سير العلاقات الدولية مجموعة من المشاكل نذكر منها ما يلي:

1. **مشكلة الحدود الإقليمية:** تعتبر المصدر الرئيس للمنازعات والحروب حيث أن معظم الحدود ليست طبيعية وإنما جاءت نتيجة الحروب أو تقسيم فرضه الاستعمار أو نتيجة اتفاق بين الدول وهذا في حالات استثنائية فقط، ولا يزال هذا المشكل مطروح إلى يومنا هذا.
2. **مشكلة السباق نحو التسلح:** إن الدول المتطورة عسكريا لم تتخلى في يوم ما عن الزيادة في تسلحها الأمر الذي جعل الدول غير قادرة أو الراغبة في التسلح مضطرة إلى دخول معترك التسليح لمواجهة الأخطار المحدقة بها، حيث أصبح السباق نحو التسلح يعيق عملية بناء الثقة فيما بين الدول ومن العراقيل التي تقف دون نزع السلاح أو الحد منه، نذكر ما يلي:

- قيام النظام الدولي الحالي على أساس التعدد في القوى العسكرية والسياسة والاقتصادية (القوى 05 الكبرى لمجلس الأمن).
- عدم استجابة النظام الدولي الحالي لحاجة كل دولة إلى ضمانات كافية لتحقيق أمنها الخاص.
- سيطرة مجموعة من الدول على إنتاج وتصدير السلاح مما يجعل مصالحها الاقتصادية مرتبطة بسباق التسلح.
- وجود صـــعوبات فنية تتعلق بالرقابة على التســـلح فكثير من الدول ترفض لجان التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأنها تقع تحت هيمنة ووصاية القوى العظمى خاصة أمريكا والمثال العراقي يوضـــح كيف أجبر العراق على تدمير أســلحته وإخضـــاعه للمراقبة والتفتيش، كما فرض عليه حصار شامل ليتم احتلاله سنة 2003 من قبل الو.م.أ بذريعة أنه مازال يملك أسلحة الدمار الشـــامل وذلك تحت أنظار الأمم المتحدة، وذلك بالرغم أيضـــا من أن إســـرائيل تملك كل أنواع الأسلحة وغيرها.

3. **مشـكلة الأمن الغذائي:** تعد مشـكلة الأمن الغذائي تهديد يمس بالأمة وشـعبها وقد يصـل التهديد إلى درجة الجوع، وتعتبر أمريكا أكثر الدول استعمالا لهذا السلاح لأنه وسيلة ضغط وسيطرة على شـــعوب العالم الفقيرة. فمشـــكلة الأمن الغذائي لا تزال تطرح نفســـها على المجتمع الدولي بحدة وبتزايد مستمر وتهدد السير الطبيعي للعلاقات الدولية.

وما يمكن قوله في الأخير أن العلاقات الدولية ســـتبقى علاقات بين الدول وأن هذه العلاقات لا يمكن أن تقوم إلا على مبدأين:

- مبدأ عدم التدخل.
- مبدأ توازن القوى.

فمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يستمد حجيته من مبدأ سيادة الدول داخليا وخارجيا ولا يمكن لأية دولة أن تتدخل في الشـــؤون الداخلية لدولة أخرى، أما مبدأ التوازن فيعني العمل على إبقاء النظام الدولي في حالة توازن واستقرار وعدم تعريضه للهيمنة من طرف أي دولة أخرى.